مجلة كلية

# الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة

العدد السادس
1989م.

# المنهج اللغوي

## لأبي عبيد في كتابه غريب الحديث

الدكتور: صبيح التميمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة. الجزائر

### الفصل الأول: أبو عبيد وكتابه «غريب الحديث»

**أبو عبيد [1]:**

هو القاسم بن سلّام الهروي اللغوي، وُلِد بـ«هراة» سنة «154 هـ»، طلب العلم وأحبّه منذ حداثته، وقاده هذا إلى بغداد موطن العلم والعلماء آنذاك، فأقام فيها مدة طويلة، وأخذ عن أبرز علماء المدينتين: كأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والأصمعي من البصريين، وابن الأعرابي، ويحيى الأبوي، وأبي عمرو الشيباني، والكسائي، والفراء من الكوفيين، حتى نبغ، واشتهر، وذاع صيته، وألف في أصناف العلوم: كمعاني القرآن، وغريبه، وقراءاته، وغريب الحديث، ومسائل الفقه،

(1) ترجمته في: مراتب النحويين: 148، وطبقات الزبيدي: 199، وتهذيب اللغة: 19/1، والفهرست: 106، وتاريخ العلماء النحويين: 197، وتاريخ بغداد: 403/12، والنجوم الزاهرة: 241/2، ونزهة الألباء: 109، وإنباه الرواة: 12/3، ومعجم الأدباء: 254/16، ووفيات الأعيان: 60/4، وبغية الوعاة: 253/2.

بالإضافة إلى التأليف اللغوي المتنوع: كالغريب المصنّف[2]، والأمثال[3]...

عُرِف أبو عبيد بالورع والتقوى والفضل، ولورعه وعلمه اخْتِير لقضاء طرطوس في بلاد الشام، وبقي فيها مدة ليست بالقصيرة، عاد بعدها إلى بغداد، وسمع الناس منه علماً كثيراً، بعد ذلك توجّه إلى مكة المكرمة، ولم يزل فيها إلى أن توفّي سنة (224 هـ) على الأشهر، ودُفِنَ فيها.

## كتاب غريب الحديث:

لم يكن أبو عبيد رائداً في هذا اللون من التأليف، بل سبقه عدد من علماء العربية: كالنضر بن شميل، وأبي عمرو الشيباني، وقطرب، وأبي عدنان النحوي، وأبي عبيدة[4]، والأخفش[5]، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي[6]، غير أنّ كتب هؤلاء الأعلام لم تصل إلينا، وبهذا تصدّر كتاب أبي عبيد قائمة كتب غريب الحديث التي قُدِّر لها أن تصل إلينا، ومما لا شكّ فيه أن أبا عبيد قد أفاد من تراث سابقيه، بدليل كثرة نقوله عن «الشيباني، وأبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي» وهم ممّن ألّفوا في غريب الحديث.

ومع ذلك السبق لِمَن أفاد منهم، وهذا النقل عنهم، فقد اتّسم كتاب أبي عبيد بمنهج متميّز جعله في نظر أصحاب كتب الغريب القدوة والمثل الأعلى، وليس بوسعنا أن نقوم بمقارنة عملية بين هذا الكتاب والكتب السابقة له؛ لعدم وصولها إلينا، لذا لا بدّ من الاعتماد على آراء من وقفوا على هذه الكتب جميعها، من هؤلاء «أبو سليمان أحمد الخطابي البستي[7]، أحد رجال القرن الرابع الهجري الذين شاركوا في جمع غريب الحديث، واطّلعوا على ما كُتِب قبلهم، وبالتالي الخروج بنظرة نقدية لموادّها ومناهجها، فبعد أن ذكر جماعة من مصنّفي غريب الحديث،

---

(2) لا زال مخطوطاً، وهو من معاجم المعاني، بل هو أول معجم موضوعي قُدِّر له الوصول إلينا.
(3) نشره الدكتور قطاش، بيروت 1980.
(4) الفهرست: على التوالي 77، 101، 78، 68، 79.
(5) إنباه الرواة: 14/3.
(6) الفهرست: 129، 82، والنهاية في غريب الحديث: 6/1.
(7) ترجمته في إنباه الرواة: 125/1، ووفيات الأعيان: 214/2 ومقدمة كتاب غريب الحديث. للخطابي.

وأثنى عليهم قال: «إلّا أن هذه الكتب على كثرة عددها إذا حصّلت كانت كالكتاب الواحد، إذ كان مصنفوها. . . . إنما سبيلهم فيها أن يتوالوا على الحديث الواحد فيعتوروه فيما بينهم، ثم يتباروا في تفسيره، يدخل بعضهم على بعض. . . . ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب. . . أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ، وصحّة المعنى، وجودة الاستنباط، وكثرة الفقه»[8].

وأكد ابن الأثير (ت 606 هـ) أهمية كتاب أبي عبيد في ميدانه، وقال مثنياً عليه: «فصار هو القدوة في هذا الشأن»[9].

وليس بغريب أن يحتل الكتاب هذه المكانة السامية في ميدانه، فهو ثمرة جهد أربعين سنة قضاها أبو عبيد في تأليفه[10]، وهي ثمرة آتت أكلها في المنهج المتميّز للكتاب الذي يتجلّى في شرح الألفاظ، وتوثيق دلالاتها، وبيان الظواهر اللغوية المتعددة التي يمكن للفظة أن تندرج تحتها، كل ذلك جاء بأمانة علمية في النقل والعرض. وسيتبيّن هذا كله بوضوح من خلال هذا البحث.

**هدفه:**

خلا الكتاب من مقدّمة توضح لنا هدف أبي عبيد من وراء تأليفه هذا الكتاب، وليس لنا إلّا الرجوع إلى مادة الكتاب وأسلوب عرضها؛ لنقف على هدفه، وقارى الكتاب يتبيّن له أن أبا عبيد رمى إلى جمع جملة من الأحاديث الشريفة مما رأى أن في ألفاظها سمة الغموض، والبُعد عن أفهام الناس، إذ لا تكاد تتضّح دلالاتها إلا بعد إعمال الفكر، فعقد العزم على كشف ما غَمُض منها، واستبهم واستعصى على الفهم مستعيناً على هذا الغرض بألفاظ القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب.

**منهجه العام:**

أبرز معالم منهج أبي عبيد في هذا الكتاب هو تصدير أحاديث النبي ﷺ

(8) غريب الحديث للخطابي: 50/1، وانظر: النهاية 7/1.

(9) النهاية: 6/1.

(10) تهذيب اللغة: 20/1، وإنباه الرواة: 16/3.

«3/1 ـ 207/3»[11]، ويليه ما صَدَر عن الخلفاء رضي الله عنهم «208/3 ـ 486» ثم ما جاء عن بقية الصحابة والتابعين رضي الله عنهم «1/4 ـ 487» وختم بما لم يُعْرَف أصحابها «488/4 ـ 501».

غير أننا لا نكاد نقف على منهج معين لترتيب الأحاديث وألفاظها داخل هذه المجموعات، بل أوردها أبو عبيد دون ضابط معيّن، لكننا وقفنا على مجموعة قليلة من الأحاديث راعى فيها الجمع الموضوعي، وهو في هذا المنهج يسير وفق ما رسمه في معجمه «الغريب المصنّف» الذي رتّبه على أساس الموضوعات، وقد جاء هذا الجمع الموضوعي على نوعين، هما:

أولاً: ذكر الألفاظ ضمن أحاديثها التي اشتملت عليها:

من ذلك:

( أ ) تعقيبه على لفظة «المنيحة» الواردة في الحديث الشريف «مَنْ مَنَح منحة ورق، أو منح لبناً، كان له كعَدْل رقبة، أو نسمة»، فقد قال: «فإنّ المِنْحة عند العرب على معنيين: أحدهما: أن يعطي الرجل صاحبه المال هبة، أو صلةً فيكون له، وأما المِنحة الأخرى: فإنَّ للعرب أربعة أسماء تضَعها في موضع العارية... وهي المنحة، والعرية، والإفقارُ، والإخبال، وكلّها في الحديث إلّا الإخْبال». «292/1» ثم ذكر أبو عبيد الأحاديث التي اشتملت على هذه الألفاظ، وكشف عن معانيها.

(ب) تعقيبه على لفظة «البتع»[12] الواردة في الحديث الشريف عندما سئِل ﷺ عنه، فقال: «كل شراب أسكر، فهو حرام».

فقال أبو عبيد: «قد جاءت في الأشربة آثار كثيرة بأسماء مختلفة عن النبي عليه السلام وأصحابه، وكلٌ له تفسير». ثم ذكر: الخمرَ، والسكر، والجِعَة، والمِزْر، والسكركة، والفضيخ، والخليطين، والمُنَصّف، والطلاء، والباذق، والبُخْتج، والمقذِيّ، والمزّاء، والصّعف، وختمها بقوله: «وهذه الأشربة المسمّاة كلّها عندي كناية عن أسماء الخمر...» (175/2 ـ 180).

---

(11) الأرقام المثبتة في المتن هي أرقام أجزاء وصفحات غريب الحديث لأبي عبيد موضع دراستنا.

(12) البتع: نبيذ يُتّخذ من العسل، وقيل: هو الخمر عند أهل اليمن. (اللسان: بتَع 206/1).

ثانياً: ذكر الألفاظ دون شرط ورودها في الأحاديث الشريفة:

من ذلك:

( أ ) ذكره «الصفايا، والنشيطة، والفضول، عند ذكر لفظة «المرباع»[13] في قوله ﷺ لعديّ بن حاتم قبل إسلامه: «إنّك تأكل المرباع» «87/3».

(ب) ذكره «أصناف الشجاج» كالحارصة، والياضعة، والمتلاحمة، والسمحاق، والملطا، والموضحة، والهاشمة، والمنقّلة، والآمّة، عند ورود لفظة «الموضحة» في حديثه ﷺ 74/3.

(جـ) ذكره «أنواع الثياب»: كالخمائص، والمساتق، والمروط، والمطارف، والخبية، والقراقل، والمَغْرَة، والسِّيراء، والمياثر، والحُلَل، عند ورود لفظة «القسيّ» في الحديث الشريف الذي نهى فيه ﷺ عن لِبْسها «226/1 ـ 229».

( د ) ذِكره للألفاظ المقصورة: الخلّيفى، والردّيدى، والحجّيزى، والهزّيمى، والمنّينى، والدلّيلى، والخطيبى، عند ورود لفظة «الهجّيرى» في قول عمر رضي الله عنه «318/3 ـ 319».

ومن معالم منهجه الداخلي اعتمادة ـ في الكشف عن دلالات الألفاظ وتوثيقها ـ على أقوال جملة من الأعراب الفصحاء، وعلماء العربية في عهده، ومن أبرزهم:

أبو الجراح العقيلي (142/1)، وأبو زياد الكلابي (5/1)، وأبو طيبة الأعرابي (135/2)، والعدبّس الكناني (404/3)، والقنّاني (270/3) من الأعراب.

وابن الكلبي (38/1)، وأبو زيد الأنصاري (15/1)، وأبو عبيدة (6/1) وأبو عمرو الشيباني (5/1)، والأموي (16/1)، والأحمر (39/1)، والأصمعي (30/1)، والخليل بن أحمد (15/3)، والكسائي (6/1)، والفراء (8/1)، والنضر بن شميل (1/2).

ويتميز منهج أبي عبيد في النقل عن هؤلاء بأمور رئيسة، أبرزها:

---

(13) الصفايا: ما يختاره رئيس القبيلة من الغنيمة قبل القسمة. (اللسان: صفا 2468/4).
والنشيطة: ما يغنمه الغزاة في الطريق قبل البلوغ إلى هدفهم (اللسان؛ نشط 4428/6).
والفضول: ما فضل من الغنائم حين تُقسم. (اللسان: فضل 3429/5).
والمرباع: ما يكون لرئيس القوم في الجاهلية وهو ربع الغنيمة (اللسان: ربع 1563/3).

( أ ) الإشارة إلى اتِّفاقهم في المسألة الواحدة:
من ذلك:
«قال أبو زيد والكسائي» 34/1.

«قال الكسائي وأبو عمرو» 102/1.

«قال الفراء مثل قول الأصمعي» 107/1.

«قال أبو زيد، والأصمعي، والأموي، وأبو عمرو» 246/1.

(ب) الإشارة إلى اختلافهم في المسألة الواحدة:
من ذلك:
«قال الفراء: الحِبَّةُ: بزور البقل،
وقال أبو عمرو: الحِبَّة: نبت ينبت في الحشيش صغار،
وقال الكسائي: الحِبَّةُ: حبّ الرياحين» «71/1».

(جـ) الإشارة إلى مخالفتهم في الرأي:
من ذلك تعقيبه على قوله ﷺ: «يُحْشَر الناس يوم القيامة عُراةً حفاةً بُهْما»:
«قال أبو عمرو: البُهْم، واحدها: بهيم، وهو الذي لا يخالط لونَه لـونٌ سواه...

قال أبو عبيد: معناه عندي: أنه أراد بقوله بُهما... ليس فيهم شيء من الأعراض، والعاهات التي تكون في الدنيا» 196/1.

ومن ذلك مخالفته لهم في تفسير «الأرزة» الواردة في حديثه ﷺ «... ومثَل المنافق مَثَل الأرزة المُجْذِيَةِ على الأرض...»
«وقال أبو عمرو: هي الأَرَزَةُ ـ مفتوحة الراء ـ من الشجر الأرزن...
وقال أبو عبيدة: هي الأرِزَةُ مثل فاعِلَة، وهي الثابتة في الأرض...
قال أبو عبيد: الأرزة عندي غير ما قال أبو عمرو وأبو عبيدة، إنما هي الأَرْزة ـ بتسكين الراء ـ وهو شجر معروف بالشام، وقد رأيته يُقال له: الأرز.... 117/1.

( د ) الإشارة إلى مفاريدهم:

من ذلك قوله: «.... ومنهم أن تموت بِجُمْع.... يعني: أن تموت وفي

بطنها ولد. . . . ويقال أيضاً: بِجِمْع، ولم يقلْهُ إلاّ الكسائي. . .» 125/1.

وقوله: «قال الأصمعي: السُقْط والسِقْط لغتان. . وعن أبي عبيدة[14]: سِقْط وسُقْط وسَقْط، ولا أحد يقول بالفتح غيره. . .» 130/1.

(هـ) إتمام ما يراه ناقصاً:

ومنه: «قال الكسائي: الخشفة: الصوت،
قال أبو عبيد: أحسبه ليس بالشديد» 145/1.

ومنه تعقيبه على حديثه ﷺ في وصف أهل الجنة «لا يتغوّطون ولا يبولون، إنما هو عَرَق يجري من أعراضهم مثل ريح المسك».

قال: «قال الأموي: واحد الأعراض: عِرض، وهو كل موضع يَعْرَق من الجسد، يقال منه: فلان طيّب العِرض.
وقال الأصمعي: فلان طيّب العِرض، أي طيب الرائحة،
قال أبو عبيد: المعنى في العِرض ههنا: أنه كل شيء من الجسد من المغابن[15]، وهي الأعراض، وليس العِرض في النسب من هذا في شيء» 154/1.

(و) جمع الأقوال والترجيح بينها:

من ذلك تعقيبه على حديثه ﷺ: إن قريشاً كانوا يقولون: إنّ محمداً صنبور.
قال: «قال أبو عبيدة: الصنبور: النخلة تخرج من أصل النخلة الأخرى. . .
وقال الأصمعي: الصنبور: النخلة تبقى منفردة. . .
قال أبو عبيد: وقول الأصمعي في الصنبور أعجب إليّ من قول أبي عبيدة؛ لأنّ النبي عليه السلام لم يكن أحد من أعدائه من مشركي العرب ولا غيرهم يطعن عليه في نسبه. . .» 10/1.

ومن ذلك أيضاً تعقيبه على حديثه ﷺ: إنّ منبري هذا على ترعةٍ من نزع الجنة.

قال: «قال أبو عبيدة» الترعة: الروضة تكون على المكان المرتفع خاصة. . .

---

(14) المثلث، للبطليوسي: 403/2.
(15) المغابن هي: الآباط، وبواطن الأفخاذ.

وقال أبو زياد الكلابي: أحسن ما تكون الروضة على المكان الذي فيه غلظ وارتفاع

وقال أبو عمرو الشيباني: الترعة: الدرجة...

وقال غيره: الترعة: الباب، كأنه قال: منبري هذا على باب من أبواب الجنة.

قال أبو عبيد: وهذا هو الوجه عندنا...» 1/4-6.

(ز) الأمانة العلمية في نقل الآراء:

وتتجلّى هذه الصفة في أمور، منها:

(أ) نسبة الأقوال إلى أصحابها، والكتاب شاهد على ذلك.

(ب) التنبيه على تداخل الأقوال في المسألة الواحدة: من ذلك:

«قال أبو عبيدة وغيرهَ من أهل العلم: دخل كلام بعضهم في بعض...» 212/1

و «سمعت غير واحد، ولا اثنين من أهل العلم ذكر كل واحد منهم طائفة من هذا التفسير...» 229/1.

(جـ) النص على عدم التأكد من صاحب القول:

من ذلك: «قال الأصمعي أو أبو عمرو، وأكثر ظنّي أنه الأصمعي...» 237/1.

(د) النصّ على عدم معرفتهم: ودليله على هذا استفساره منهم، نظير:

«وسألت عنه الأصمعي فلم يقل فيه شيئاً» 130/1.

«قال أبو عمرو: ولا أعرف الأقرم، ولكن أعرف المُقْرَم، وهو البعير المُـكْرَم» 250/1.

«يوم القر، يعني يوم الغد من يوم النحر.... قال أبو عبيد: وسألت عنه أبا عبيدة، وأبا عمرو فلم يعرفاه، ولا الأصمعي فيما أعلم» 53/2.

## الفصل الثاني: عرض الألفاظ وتفاسيرها

### ضبط الألفاظ:

الضبط من المسائل ذات الأهمية لأي عمل علمي يتصدّى لِعَرض الألفاظ، وبيان دلالاتها، من أجل تحديد الصورة النطقية للفظة، خاصة إذا عرفنا أن تصحيف

الحرف، أو تغيير حركته يؤدي إلى تغيير المعنى في عدد كبير من الألفاظ، ومن هنا تبرز أهمية ضبط الألفاظ، وهذا الضبط يتناول جانبين، هما:

**1 - ضبط رسم الحرف:**

ويُراد به إيضاح رسم الحرف الذي يُخاف معه اللّبس، بسبب تشابه رسم مجموعة من الأحرف، لذا حرص أبو عبيد على معالجة هذا الأمر بأسلوب التصريح باسم الحرف،

كقوله: القَصْم (بالقاف): هو أن ينكسر الشيء فيبين.... وأما الفَصْم (بالفاء): هو أن ينصدع الشيء من غير أن يبين» 305/1.

وقوله: «صاف: أي عدل، فهذا بالصاد، وأما الذي في الحديث فبالضاد»[16] 19/1.

وإذا كانت الدقّة في ضبط رسم الحرف قد توفّرت في المثال الأول، فإنها لم تتوفّر في المثال الثاني ونظائره لتشابه أسماء الحروف أيضاً، كالصاد والضاد، والدال والذال، وبذلك يقع ما خيف منه، إذا تعرّضت نقاط الإعجام للتصحيف، لذا ينبغي أن يعقّب على اسم الحرف بصفة إعجامه كالقول بأن الحروف معجمة، أو غير معجمة، أو مثناة للتاء، أو مثلثة للتاء، من أجل أن يكون الضبط أكثر تدقيقاً وسلامة.

**2 - ضبط حركة الحرف:**

ولهذا الضبط عند أبي عبيد أساليب متنوعة، أبرزها:

**( أ ) الضبط برسم الحركة:**

وهو الأسلوب الشائع في كتابة علماء العربية، فقد رسم أغلبهم الحركات على الحروف، ولجأ بعضهم ـ وأبو عبيد منهم ـ في حالات خاصة إلى إعادة اللفظة نفسها من أجل رسم الحركتين، وكذلك لفت نظر القارىء إلى اختلاف حركة الحرف.

---

(16) الأولى مهملة وفي الحديث معجمة، ويريد بالحديث هو (نهي الرسول (ﷺ) عن الصلاة إذا تضيّفت الشمس للغروب) أي: مالت للمغيب.

ومما جاء في غريبه:

«الخُطْوة والخِطْوة» 253/2

«الفَتّان والفُتّان» 58/3

«قِنْوة وقُنوة» 179/3

وعموم هذا اللون من الضبط لا يتّسم بالدقّة، لاحتمال وقوع الخطأ في الرسم، أو في محلّه، أو سقوط رسم الحركة، لكنه يدل على حرص أبي عبيد على عرض اللفظة بنطقها الحقيقي، وبالتالي المحافظة على سلامة الصيغة وبنائِها.

**(ب) الضبط بالوزن الصرفي:**

ومنه «الآرِزَة مِثْلُ فاعِلَة» 117/1

و«مأثُرَة مَفْعُلَة» 288/1

وهذا أسلوب لم يتّسم بالدقّة أيضاً، بسبب حاجة الأوزان الصرفية للضبط، وكأن أبا عبيد أدرك هذا الأمر فحاول ـ في قول واحد وقفت عليه ـ معالجة هذا الأسلوب فقال: «الضُّؤْدَة والمُلأة... على مثال فُعْلَة بِجَزْم العين» 275/4.

**(جـ) الضبط بالمثال المشهور:**

ويراد به الاستعانة بلفظة مشهورة في حركات حروفها؛ لتكون دليلاً على ضبط اللفظة المراد بيانها.

كقوله: «قُذَف على مثال غُرَف..» 245/4. ومما يؤخذ على هذا الأسلوب أن الشُهرة قد تكون نسبيّة بين عصر وآخر، فإذا زالت الشهرة احْتُمل وقوع اللّبس.

**(د) الضبط بالعبارة:**

وهو أكثر الأساليب السابقة تدقيقاً، لنصّه على اسم الحركة، مع ندرة تعرّضه إلى التحريف والتصحيف.

كقوله: (الدّغْرة بجزْم العين) 29/1.

و(الفَرَع بنصب الراء) 194/1.

**(و) (الخَبَث ـ بفتح الخاء والباء) 192/2**

وتزداد عنايته بهذا الأسلوب من الضبط إذا ترتّب على اختلاف الحركة اختلاف دلالة اللفظة،

كقوله: «الخَشاش: الهوام، ودواب الأرض... فهـذا بفتح الخـاء، وأما الخِشاش (بالكسر) فخِشاش البعير، وهو العود الذي يُجعل في أنفه» 63/3.

## شرح الألفاظ:

تفسير الألفاظ ـ وخاصة الغريب منها ـ هي الغاية الرئيسة التي قصدها أبو عبيد من وراء جمع هذه الأحاديث في كتاب مستقل، وقد جاء شرح الألفاظ بمنهج تجسّد في:

1 - ذِكْرُ الحديث الشريف كاملاً، والتعقيب عليه بذكر اللفظة، ثم بيان معناها معتمداً على ما رواه عن شيوخه، نحو:

«قال أبو عبيد في حديثه عليه السلام «لا عدوى، ولا هامّة، ولا صفر، ولا غول» الصفر: دواب البطن، قال أبو عبيدة: سمعت يونس يسأل رؤبة بن العجاج عن «الصفر»، فقال: هي حيّة تكون في البطن تصيب الماشية والناس» 25/1.

وقد يبدأ الشرح مباشرة دون ذكر اللفظة أولاً بسبب بروز اللفظة المتحدث عنها، نحو: «قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ «إنه نهى عن الإرفاه».
قال أبو عبيد: وأصل هذا من وِرد الأبل؛ وذلك أنّها إذا وردت كل يوم متى شاءت، قيل: وردت رِفْها، قال ذلك الأصمعي» 107/2.

وورد على قلّة تقديم ذِكْر اللفظة ومعناها على الحديث الشريف، نحو: «قال أبو عبيد: والدَّدُ: اللهو واللعب، ومنه حديث النبي ﷺ: «ما أنا من دَدٍ ولا الدَّدُ منّي» 40/1.

وكذلك ورد على قلّة تقديم المعنى على اللفظة، نحو:
«كل شيء مضفور فهو العَرَق» 105/1
و «كل شيء عطفته على شيء فقد أطّرته» 242/1.

2 - العناية بذكر المعاني المتعددة للفظة:
ومنه:
«قِبصٌ من الناس: ... هم العدد الكثير، والقبصةُ في غير هذا بأطراف الأصابع» 136/1.

وقوله: «اللَحَنُ: الفطنةُ (بفتح الحاء)... واللحن في أشياء سوى هذا، منه: الخطأ في الكلام (وهو بجزم الحاء)... ومن اللحن الترجّع في القراءة بالألحان... ومن اللحن أيضاً قوله تعالى: ﴿ولَتعرفنّهم في لحْنِ القَولِ﴾[17] فكأن تأويله ـ والله أعلم ـ في فحواه، وفي معناه» 232/2.

3 - رصد المعاني المتقاربة للألفاظ:

من ذلك:

«الخضم أشدّ من المضغ، وأبلغ من القضم، وهو بأقصى الأضراس، والقضم بأدناها» 187/4.

و«المَصْمَصَةُ بطرف اللسان، وهو دون المضمضة، والمضمضة بالضم كلّه، وفرقُ ما بينهما شبيه بِفَرق ما بين القبضة والقبصة، فإنّ القبضة بالكفّ كلّها، والقبصة بأطراف الأصابع» 468/4.

4 - كثرة البحث والاستفسار عن المعاني:

في جملة من ألفاظ هذا الكتاب نجد أبا عبيد قد أكثر السؤال والاستقصاء من أجل الوقوف على المعنى الصحيح للفظة ما،

من ذلك:

«قال الأصمعي: لا أعرف «تحتفئوا»، ولكني أراها «تختفوا بها ـ بالخاء ـ أي: تقتلعونه من الأرض....

قال أبو عبيد: وسألت عنها أبا عمرو فلم يعرف «يحتفئوا»، وسألت أبا عبيدة فلم يعرفْها، ثم بلغني بعد عنه أنه قال: هو من الحفأ، والحفأ «مهموز مقصور» وهو أصل البَرْدِيِّ الأبيض الرطب منه....

قال أبو عبيد: وأخبرني الهيثم بن عدي أنه سأل عنها أعرابياً، قال: فلعلّها «تجتفئوا» ـ بالجيم ـ...» 60-59/1.

---

(17) سورة محمد: الآية: 30.

## وسائل تفسير الألفاظ:

لأبي عبيد وسائل متعددة في تفسير ألفاظه، وبيان معانيها، من ذلك:

**1 - التفسير بالمرادف:**

وهو الأسلوب الأشهر والأكثر شيوعاً في الكتاب، لأن الشارح يحاول جهد إمكانه أن يأتي بمرادفات الألفاظ التي يشرحها.

من ذلك:

«السِّواد: السِّرار» 39/1

«الشج: العريض» 124/3.

**2 - التفسير بالمقارب:**

ويراد به التفسير باللفظة التي تحمل دلالة قريبة من دلالة اللفظة المراد بيانها، وكأنّ الشارح يلجأ إلى هذا الأسلوب حين تعوزه اللفظة المرادفة، وأمر طبيعي أن يكون هذا اللون من التفسير بعيداً عن التدقيق المطلوب في الشرح، نحو:

«الخُدوش في المعنى، مثل الخُموش، أو نحو منها» 190/1.

«النِّقريسُ قريبُ المعنى مثل النِّطيس وهو الفطن» 235/3

«المغافير شيء شبيه بالصمغ» 256/2.

**3 - التفسير بالعامي:**

وهو أسلوب لا نعدم وروده في مباحث اللغويين القدامى. فقد استعان به الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين[18]، وابن دريد في جمهرته[19]. ونظير هذا نجده عند أبي عبيد على الرغم من إشارته إلى خطئه، كقوله: «خبزة: هي التي عند العامّة: المَلَّة...» 201/4

و«امرأة رابِّه -يعني امرأة زوج أمِّه-: وهو الذي تسمّيه العامة: الرّبيب...» 420/4.

---

(18) العين: نعش 258/1، و: كفر 357/0.

(19) جمهرة اللغة: 267/1، 43/3.

4 - التفسير بالأعجمي:

التفسير بمفردات غير عربية أمر معروف عند اللغويين العرب[20]، ويبدو أن ما يستعان به من الألفاظ الأعجمية هي ألفاظ شائعة متداولة بين الناس، وقد وقفت على مثال واحد، شرح أبو عبيد معناه، ثم استعان باللفظة الأعجمية وهو قوله:

«الجائز في كلامهم: الخشية التي يوضع عليها أطراف الخشب، وهي التي تسمّى بالفارسية «تير»[20]...» 119/3.

## توثيق دلالة الألفاظ:

سنّة اللغويين العرب منذ عهد مبكر هي توثيق مادّتهم اللغوية، ودلالاتها بالشواهد المعتدّ بها كألفاظ القرآن، وألفاظ الحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء، وكان لكل من هذه الشواهد نصيب في غريب أبي عبيد.

فمثال التوثيق بألفاظ القرآن الكريم، قوله: «أفرطت الشيء، أي: نسيته، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وأنّهم مُفْرَطون﴾[21] 46/1.

ولم يقتصر أبو عبيد على ما هو مثبّت بين دفّتي المصحف الكريم، بل وثّق صيغاً غريبة بقراءات قرآنية، من ذلك قوله:

«وكان يروى عن رسول الله ﷺ أنه بعث منادياً فنادى في أيام التشريق: إنها أيام أكل وشَرْب».

فأضاف أبو عبيد وقال: «وكذلك كان الكسائي يقرؤها: ﴿فشاربون شَرْب الهيم[22]﴾ 183/1.

ومثال التوثيق بألفاظ الحديث الشريف، قوله:

«في حديثه عليه السلام أنه نهى عن قتل شيء من الدواب صَبْرا... وأصل

---

(20) من ذلك قول أبي عبيدة: قلت لخلف الأحمر: ما الطلاوة؟ فقال: الخرّهية بالفارسية (جمهرة اللغة: طلو 117/3).

وما جاء في بارع القالي 280 (والغملول: حشيشة تؤكل مطبوخاً يسميه الفرس: برغشت).

(21) سورة النحل: الآية 62.

(22) الواقعة: 55، وانظر السبعة في القرءات: 623، بفتح الشين بدل من ضمّها.

الصبر: الحبس. . . ومنه حديث النبي عليه السلام في رجل أمسك رجلاً فقتله آخر، قال: اقْتلوا القاتل، واصبروا الصابر» 254/1.

ووثق أيضاً بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، نحو:

«قال أبو عبيد: سألت أبا عبيدة عن التسبيد، فقال: هو ترك التدهّن، وغسل الرأس، وقال غيره: إنما هو الحلق، واستئصال الشعر، . . . وقد روي في الحديث ـ ما يثبت قول أبي عبيدة ـ حديث ابن عباس أنه قدم مكة مُسَبِّدا رأسه فأتى الحجر فقبّله ثم سجد عليه، قال أبو عبيد: فالتسبيد ههنا ترك التدهّن والغسل» 267/1.

أما الشعر فله نصيب كبير في مجال التوثيق، ويُعزى لابن عباس (ت 68 هـ) ريادة استخدام الشعر في هذا الميدان، إذْ أفاد منه في الردّ على سؤالات نافع بن الأزرق[23] في قصة مشهورة، ومنذ ذلك الوقت أصبح الشعر هو الشاهد الرئيس الذي أُقيمت عليه مسائل اللغة والنحو.

ومن هنا نجد أبا عبيد يُتابع أسلافه في منهج اتّسم بأمور، منها:

1 - ذكر اللفظة والتعقيب عليها بالشاهد الشعري، نحو:

«وكل دان قريب، فهو كارب، قال الشاعر: وهو لعبد قيس بن خفاف البرجمي[24]:

أبنيَّ إنّ أباك كارِبُ يَوْمِهِ فإذا دُعِيتَ إلى المكارم فاعجَلِ» 60/2

2 - الإشارة إلى الاختلاف في رواية الشاهد الشعري:

والاختلاف نوعان:

أولهما: اختلاف يمسُّ اللفظة المتحدّث عنها: وذلك نظير استشهاده على لفظة «يُعذِروا» بيت الأخطل [25]:

«فإن تكُ حربُ ابنَيْ نزارٍ تواضعت فقد عَذَرتْنا في كلاب وفي كعب»

---

(23) نُشِرت بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي (بغداد، 1968) وهذه السؤالات عُدّت نواة للعمل المعجمي عند العرب، لأنها استهدفت بيان معاني الألفاظ التي استغلقت على الأفهام، ومن ثمّ توثيقها بأحد المصادر اللغوية المعتد بها في التوثيق، فهي نواة وليست فكرة معجمية متكاملة.

(24) النوادر، لأبي زيد: 362 وشرح المفضليات: 1289/3.

(25) شرح ديوان الأخطل: 188.

فعقّب أبو عبيد وقال:

«ويُروى: أعذرتنا، أي: جعلت لنا عُذراً فيما صنعناه» 131/1.

وثانيهما: اختلاف لا يمسّ اللفظة المتحدث عنها:

وذلك نظير استشهاده ـ على «الخنيف» ـ ببيتِ شعر[26]، هو:

«علا كالخَنيفِ السَّحْقِ يدعو به الصَّدى  لـه قُلُبٌ عُفّى الحيـاضِ أُجـونُ»

فعقّب أبو عبيد، وقال:

«ويُروى: عفَّ الحياض... ويُروى: له قُلُبٌ عادّيةٌ وصحونٌ[27]» 48/1 وكلا الروايتين لا تمسّ اللفظة المتحدّث عنها.

3 - شرح الشاهد الشعري:

وهو نوعان:

أولهما: الاكتفاء بشرح المفردات:

كقوله: «والقرقر: المستوى... قال عبيد بن الأبرص[28] يصف الإبل:

هُدْلا مشافِرها بُحّا حناجرها  تُزْجي مرابيعها في قَرْقَر ضاحي

فعقّب أبو عبيد وقال:

«المرابيع: ما ولدت في أول النتاج في الربيع،

والقرقر: المكان المستوي،

والضاحي: الظاهر البارز للشمس» 239/2-240.

وثانيهما: بيان الفكرة العامة لمعنى الشاهد الشعري:

كقوله:

«الخجل: الكسل... مأخوذ من الإنسان يبقى ساكناً لا يتحرّك ولا يتكلّم، .... قال الكميت[29]:

ولم يـدقَعُـوا عنـدمـا نـابهُـم  لِـوَقْـعِ الحـروبِ ولم يَخْجَلوا»

---

(26) البيت غير معزوّ في تهذيب اللغة: خنف 439/7، ومقاييس اللغة: خنف 224/2.

(27) الرواية في تهذيب اللغة: خنف 439/7.

(28) ديوانه: 36.

(29) شعر الكميت: القسم الأول 7.

فعقّب أبو عبيد، وقال:

«لم يبقوا فيها باهتين كالإنسان المتحيّر الدهش، ولكنّهم جدّوا فيها وتأهّبوا...» 119/1.

4 - ذكر مدعاة قول الشعر:

يكاد يكون ذكر سبب قول الشعر منهجاً عاماً، وهو أمر يُسْهم في بيان معنى البيت، وتفسير ألفاظه، نحو:

«قال الأعشىٰ يمدح رجلاً» 135/3.

و«قال الشماخ يصف أتاناً، ويذكر أنّ عينها قد غارت من شدّة العطش» 174/1.

و«قال لبيد وذكر ليلة سمرها» 87/2.

وهو منهج يحمد عليه، ولا يؤخذ عليه في هذا إلاّ الاستطراد في ذكر المناسبة،

كقوله: «وأخبرني ابن الكلبي أن دريد بن الصمّة خطب الخنساء بنت عمرو بن الشريد إلى أخويها صخر ومعاوية ابني عمرو بن الشريد، فوافقاها وهي تهنأ إبلاً لها، فاستأمرها أخواها فيه، فقالت: أتروني كنت تاركة بني عمّي كأنهم عوالي الرماح ومرتثّة شيخ بني جُشم، فانصرف دريد، وهو يقول....» 319/1.

ومنه أيضاً قوله:

«قال أبو زبيد في رجل من طيىء نزل به رجل من شيبان، فأضافه الطائي وأحسن إليه، وسقاه، فلما أسرع الشراب في الطائي افتخر، ومدّ يده، فوثب عليه الشيباني فقطع يده، فقال أبو زبيد...» 153/1.

5 - ذِكْرُ أسماء الشعراء:

أغلب الأبيات الواردة في الكتاب معزوّة لأصحابها، وهم من الشعراء الذين اعتدّ بحجيّتهم، سواء أكانوا من الجاهليين: كالمهلهل (176/1)، وامرىء القيس (18/1)، وزهير (38/1)، والنابغة (110/1)، والأعشى (26/1)، وعدي بن زيد (40/1) وأمثالهم.. أم كانوا من المخضرمين: كالحطيئة (75/1)، وحسان بن ثابت (100/1)، أم من الإسلاميين: كالفرزدق (79/1)، والأخطل (34/1)، والراعي (70/1)، وذي الرمة

(32/1)، وجرير (28/1)، وابن هرمة (92/1).

ولم أقف على شعراء بعد الإسلاميين، ويبدو أنّه ملتزم بالاستشهاد بالطبقات الثلاث التي اتّفق على الاحتجاج بشعرائها.

ومما هو جدير بالذكر ـ في هذا الموضع ـ أمانة أبي عبيد في النقل، وتتجلى هذه الصفة في حالة عدم تأكده من القائل، فإنه يشير ويُنبِّه على ذلك، كقوله:

«وأنشد لطرفة، ويقال: إنّه لمرقّش» (23/1).

و«قال كعب بن زهير، أو معن بن أوس» (98/1).

«وقال الأغلب العجلي... ويقال: إنه لِدُكَين...» 253/1.

ولم يقتصر أبو عبيد على الشعر وحده، بل أفاد من الأمثال أيضاً، ولا يُضير ذلك قلّة ورودها، لأنّ مردّ هذا لقلّته في الكلام إذا ما قورن بكثرة الشعر.

والأمثال كما يقول أبو عبيد: «هي حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح، فتجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحُسن التشبيه»[30].

أما منهجه في التوثيق بها فلا يكاد يختلف عما هو مستخدم في الشعر، كقوله:

«يهرفون به: يمدحونه، ويطنبون في ذِكره... ويقال في مَثَل من الأمثال: لا تهرفْ قبل أنْ تعرف»[31] 18/3.

وقد تبيّن مورد المثل، نحو: «أوردها سعدٌ وسعدٌ مشتمل[32]، هذا مَثَلٌ، يُقال: إن أصلَه... أن رجلاً أورد إبله ماء لا تصل إلى شربه إلّا بالاستقساء، ثم اشتمل ونام، وتركها لم يستقِ لها...» 477/3.

وقد يشرح المثل نفسه، نحو: «إن أهون السقي التشريع[33]، وهو مَثَلٌ أيضاً، يقول:

---

(30) الأمثال، لأبي عبيد: 34.

(31) المستقصى في أمثال العرب: 261/2.

(32) المصدر نفسه: 430/1.

(33) درّة الغواص 250.

إن أيسر ما ينبغي أن يفعل بها أن يُمَكّنها من الشريعة، أو الحوض، ويعرض عليها الماء، دون أن يستقي لها لتشرب» 478/3.

## الفصل الثالث: من مادة الكتاب اللغوية

### اللهجات:

للغويين العرب عناية باللهجات العربية، وإنْ لم تكن صادرة عن استقصاء علمي دقيق لجوانب كل لهجة.

وقد عرضَ أبو عبيد ـ أسوة بغيره ـ لهذه اللهجات أثناء شرحه للألفاظ، ورصد بذلك مجموعة من استعمالات العرب اللهجية، مستهدفاً بيان جوانب رئيسة، أبرزها:

**1 - الاستخدام الدلالي في بيئة معيّنة:**

ويراد به تحديد دلالة اللفظة المستخدمة في بيئة لهجية معيّنة، وهو أكثر الجوانب وروداً في هذا الكتاب، ومما ذكره:

«المربد... مواضع التمر... بلغة أهل الحجاز، والجرين لهم أيضاً، والأندر لأهل الشام، والبيدر لأهل العراق...» 247/1.

«العُسُب... سعف النخل، وأهل الحجاز يسمّونه الجريد أيضاً، وأما العواهن فإنها عند أهل الحجاز التي تلي قلبة النخل، وهي عند أهل نجد الخوافي...» 156/4.

«آجام المدينة يعني الحصون، وهذا كلام أهل الحجاز...» 72/2-73.
«أهل المدينة يسمّون الزئبق: الزاووق» 243/3.
«سمّنها... هذه كلمة أراها طائفية، يسمّون التبريد: التسمين» 482/4.
«السّمود... الغناء في لغة حمير» 481/3.
«الكوية: النرد في كلام أهل اليمن» 278/4.
«أهل الشام يسمّون القرية: الكفر» 190/4.

**2 - النطق اللهجي:**

وقد ذكره على قسمين:

أولهما: ما هو منسوب:

كقوله: «تحسب عنّي نائمة، فإنها أرادت: تحسب أنّي نائمة، وهذه لغة بني تميم» 54/3.

وتبدو لنا من ظاهر النصّ أمور عدّة، منها:

(أ) عدم تلقيب أبي عبيد هذا النطق، مع أننا وجدنا الأصمعي[33] قد لقّبَهُ بالعنعنة.

(ب) أن هذا النطق يتمّ بإبدال الهمزة عيناً، وهو رأي عام قد لا نجد فيه الدقّة التي وُجدت في وصف ابن دريد لـه في قوله: «لأن بني تميم يحقّقون الهمزة فيجعلونها عيناً»[34]، وهذا الوصف يوضّح لنا بأنّ العنعنة صورة نطقية تتمّ نتيجة المبالغة في تحقيق الهمزة وليست إبدالاً محضاً لها.

(جـ) أنها تتمّ في (أن) المفتوحة، وهو رأي قاله «الفراء»[35] قبله، مع أننا وجدنا روايات أخرى لهذا النطق في غير همزة (أن)، منها رواية ابن دريد: «وبنو تميم تقول: هذه خباعنا، يريد: خباؤنا»[36].

(د) أنها معزوّة لـ «تميم» وما هذا العزو إلاّ من باب الشهرة والتغليب، ذلك لأنها لم تكن القبيلة المتفرّدة بهذا النطق، فالفراء[37] نسبها إلى تميم، وقيس، وأسد، ومَن جاورهم، ونسبها أبو حاتم[38] إلى بني تميم ومَنْ يليهم.

ومن المنسوب أيضاً، قوله:

«طاب امْضرب... أراد: طاب الضرب... وهذه لغة أهل اليمن» 193/4 ويريد بهذا إبدال اللام من «أل» المعرفة ميما، وهي ظاهرة عُرِفَتْ بـ «الطُمطمانية»[39] وهي ظاهرة نطقية لها ما يبررها من الناحية الصوتية، وقد اتّفق اللغويون على نسبتها إلى جنوب الجزيرة العربية، سواء أكانت اليمن، أم حمير، أم

(34) جمهرة اللغة: عن 237/1.

(35) تهذيب اللغة: عن 112/1.

(36) جمهرة اللغة: كعص 77/3.

(37) تهذيب اللغة: عن 111/1.

(38) جمهرة اللغة: كعص 76/3.

(39) فقه اللغة للثعالبي: 129، ودرّة الغواص: 250.

الأزد[40]، وقد أُثِر عن الرسول ﷺ أنه قد تكلم بهذه اللهجة[41].

وثانيهما: ما هو غير منسوب:

من ذلك:

«اللخلخانية: العُجمة، يقال: رجل لخلخاني، وامرأة لخلخانية إذا كانا لا يُفْصحان» 488/4.

ولم يمثّل أبو عبيد لهذا النطق، لكن الذي يتّضح لنا أنه يتمثّل في عدم إجادة نطق الأصوات، وإبانتها كما ينبغي.

وإذا كان أبو عبيد لم ينسب، فإنّ الثعالبي (ت 429 هـ) قد نسبها بقوله: «اللخلخانية تعرض في لغات أعراب الشِّحْر وعُمان، كقولهم: مشا الله كان، يريدون: ما شاء الله كان»[42] وقول الثعالبي وهو وصف لسرعة في النطق، كانت نتيجتها تحويل الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة مع حذف الهمزة.

ومنه أيضاً:

«تلآن، يريد: الآن، وهي لغة معروفة يزيدون «التاء» في «الآن» وفي «حين»، فيقولون: تلآن، وتحين» 250/4.

ولم يقتصر أبو عبيد على هذين القسمين، بل عرض إلى جوانب أخرى، منها:

ذِكْر الاختلاف اللهجي في بنية الكلمة:

كقوله:

«عذرت الغلام وأعذرته لغتان» 133/1.

و«أهل مكة يقولون: استقمت المتاع، يريدون: قوّمته» 232/1.

وذِكْر الاختلاف اللهجي في النواحي الإعرابية:

كقوله: «.... بين أذناه، هي لغة بني الحارث بن كعب، يقولون: رأيت رجلان» 335/1.

---

(40) مجالس ثعلب: 58/1، وفقه اللغة للثعالبي: 129.

(41) روى أنه ﷺ قال: ليس في أم بر أم صيام في أم سفر (انظر: ومقدمتان في علوم القرآن: 222، ودرّة الغواص: 249).

(42) فقه اللغة، للثعالبي: 129.

3 - الترجيح بين اللهجات:

إذا كان من منهج أبي عبيد عرض اللهجات من أجل الإفادة منها في ميدان شرح الألفاظ، فإننا نجده في مواضع أخرى يميّز ويرجّح، وينصّ على الأكثر شيوعاً وفصاحة.

من ذلك قوله:

«شمّت يعني: دعا له... وفي هذا الحرف لغتان: سمّت، وشمّت، والشين أعلى في كلامهم وأكثر...» 183/2-184.

و«قِضْبان وقُضْبان، والضمّ أكثر...» 306/2.

## القلب والإبدال:

وهما ظاهرتان لغويتان شديدتا الصلة باللهجات العربية، عرض لهما علماء العربية أثناء شرحهم لمعاني الألفاظ، إذ أنهم رصدوا الألفاظ التي حدث فيها إحلال صوت مكان صوت آخر قد أزيل، أو تبادل في موقعه مع موضع صوت آخر في الكلمة نفسها دون إزالة أحدهما، مع اتّحاد دلالة اللفظتين في الحالتين معاً، وسنتحدث عن منهج أبي عبيد في تناول هاتين الظاهرتين.

القلب المكاني:

ويراد به تقديم بعض حروفه الكلمة على بعض مع وحدة المعنى، وهو أقل وروداً من الإبدال، أما منهج أبي عبيد في ذكر المقلوب في غريبه، فهو:

1 - النص على المصطلح، أو الكناية عنه بـ«جذب وجبذ»، أو الجمع بينهما، كقوله:

«.... وهو مقلوب من قوله: لَبَكْتُ الشيء وبكلته: إذا خلطته» 416/3

و«ثَأداء، ودَأثاء، مقلوب مثل جذب وجبذ...» 336/3.

2 - النص على أن الصيغتين لغتان مع الإشارة إلى القلب:

كقوله:

«خنز... أنتن، وفيه لغتان: .... خَنِزَ... وخَزَن، مقلوب كقولهم: جبذ وجذب...» 166/3.

3 - الاكتفاء بالإشارة إلى كونها لغتين:

كقوله: «وفي الابتئار[43] لغتان، يقال: ابتأرت الشيء وائتبرت» 147/1.

و«لفت الشيء وفتله، لغتان بمعنى واحد» 124/4.

4 - الإشارة إلى ما قُدِّم وأُخِّر من الحروف:

كقوله: «استيقهوا... أطاعوا، إلا أنه مقلوب، قُدِّم الياء وكان القاف قبلها، كقولهم: جبذ وجذب» 117/3.

5 - الشك أو عدم القطع بحدوث القلب:

كقوله: «زعم الأصمعي: أن المكلّب هو المكبّل من المقلوب» 252/2.

و«الهوامي: المهملة التي لا راعي لها... وأحسبه من المقلوب» 23/1.

الإبدال:

رصد أبو عبيد جملة من الألفاظ التي استخدمتها القبائل بصورتين نطقيتين مع وحدة المعنى، إذ حافظت هذه الألفاظ على أصواتها، سوى صوت واحد أزيل، وحلّ محلّه صوت آخر، قد تربط بينهما علاقة صوتية، وهو القسم الأغلب وقد لا تتوفّر هذه العلاقة في مواضع قليلة.

أما منهجه في عرض هذه الألفاظ فيتميّز بأمور، منها:

1 - ذِكْرُ الصيغتين مع بيان شكل التعاقب الصوتي الحادث بينهما، مع الإشارة إلى كونهما لهجتين،

كقوله: «... فمعنى بيد معنى غير بعينها.... وفيه لغة أخرى ميد ـ بالميم ـ» 139/3.

و: «... فالتسبيد... ترك التدهن... وبعضهم يقول: التسميد ـ بالميم ـ ومعناهما واحد...» (268/1).

فالإبدال حادث بين صوتي الباء والميم، وهو إبدال له ما يسوّغه من الناحية الصوتية؛ لكونهما شفويين في مخرجهما، ولعل أبا عبيد يقصد هذا من وراء قوله: «والعرب تفعل هذا تدخل الميم على الباء، والباء على الميم...» 139/1.

---

(43) الابتئار: اصطناع الخير واتّخاذه وتقديمه.

ومما ذكره وقد توفّرت فيه العلاقة الصوتية:

«المغافير والمغاثير، وجدث وجدف، وثوم وفوم» 256/2.

«يبتثر ويبتعر» 147/1.

«الأشاش والهشاش[44]، أرقت، هرقت» 361/4.

«والرفاهية والرفاغية[45]» 72/4.

«القُتْر والقُطْر» 133/4.

2 - الإشارة إلى الاختلاف الدلالي حال حدوث التعاقب الصوتي:

كقوله: «لا غَلَت، معناه: لا غلط، والعرب تقول: قد غَلِتَ الرجل في حسابه، وغَلَطَ في منطقه، فالغَلَطُ في المنطق، والغَلَتُ في الحساب، وبعض الناس يجعلهما لغتين؛ والتفسير الأول أجود عندي...» 112/4.

3 - الإشارة إلى الإبدال النادر:

نظير إشارته إلى تعاقب السين والشين في لفظتي «التسمير والتشمير» بمعنى: الإرسال وعدم الإمساك، فقال:

«وأراه من قول الناس: شمّرتُ السفينة: أرسلتها، فحوّلت الشين إلى السين... وأما الشين فكثير... فأما بالسين فلم يوجد إلا في هذا الحديث[46]....» 246/3.

## التخالف:

ويُراد بها الظاهرة الصوتية التي تتمّ باجتماع صوتين متماثلين أو أكثر ونزوع أحد الأصوات المتماثلة إلى مخالفة مثيلاته، وهي ظاهرة فطن إليها اللغويون القدامى، كالخليل بن أحمد الفراهيدي في قوله:

«وأما «مهما» فإنّ أصلها «ماما» ولكن أبدلوا من الألف هاءً ليختلف اللفظ...»[47].

---

(44) الأشاش والهشاش: النشاط.

(45) يقال: هو في رفاهية ورفاغية من العيش.

(46) يريد قول عمر رضي الله عنه: لا يقرّ رجل أنه كان يطأ جاريته إلّا ألحقت به ولدها فمن شاء فليمسكها ومن شاء فليسمّرها.

(47) العين: مه 358/3.

وبهذا يُعَدّ الخليل بن أحمد أول من أطلق هذا الاصطلاح، وقد استعمله بصيغة الفعل. وجاء بعده سيبويه وخصّ هذه الظاهرة بباب مستقل من كتابه سمّاه «باب ما شذّ فأُبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف»[48].

وعرفها الفراء بقوله: «والعرب تُبدل في المشدّد الحرف منه بالياء والواو»[49]، وأبو عبيدة بقوله: «والعرب تقلب حروف المضاعف إلى الياء»[50].

فظاهر كلامهم يشير بوضوح إلى كراهة النقل الناشِىء عن تجاوز صوتين متماثلين، ولا يُعْتَرض عليه بأنهما ينطقان بصوت واحد، ذلك لأنّ اللسان لم ينفرج عن موضع نطق الصوت، بل يمكث فيه مدّة أخرى، ليؤدي ما فيه من تضعيف، وهو وضع يتطلّب مجهوداً عضلياً أكبر، فمالوا إلى تخفيف هذا الجهد بإبدال أحد الصوتين المضعفين إلى صوت آخر.

ولم يغب عن أبي عبيد إدراك هذه الظاهرة[51]، وعلّتها المتمثّلة في الثّقل.

فقد قال في تعقيبه على «لبّبت ولبّيتُ»: «ثم قلبوا الباء الثانية إلى الياء استثقالاً، كما قالوا: تظنّيت، فإنما أصلها: تظنّنت، و... تقضّى... إنما أصلها: تقضّض...» 3/15-16.

والتفت أبو عبيد إلى شواهد أخرى من هذه الظاهرة، وقد اجتمع فيها ثلاثة أصوات متماثلة أُبْدِل أوسطها، من ذلك:

«متكمكمة من متكمّمة، وكفكف مِنْ كفّف، وتكعكع من كعّعْتُ، وتصرصر من تصرّر» 3/344.

وقال في تعقيبه عليها: «والعرب تفعل هذا إذا اجتمعت الحروف من جنس واحد فرّقوا بينها استثقالاً لجمعها».

ونقول: إن أصل هذه الألفاظ قد اجتمع فيها ثلاثة أصوات متماثلة، وهو

---

(48) الكتاب: 2/401.

(49) معاني القرآن 3/267.

(50) الإبدال، لابن السكيت: 4.

(51) أفردَ لها أبو عبيد في «غريبه المصنف» باباً مستقلاً، تنظر (471) من المخطوط.

اجتماع يترتّب عليه ثِقَل في المنطق، لذا جنحوا إلى إبدال أحدها، من أجل تخفيف الجهد العضلي المبذول، وقد تمّ التخالف فيها بإبدال أحد المتماثلة بصوت مماثل لفاء الكلمة، وكأنهم قصدوا إلى معادلة الأصوات التي تتألف منها اللفظة.

وعلى العموم فهو إدراك سليم وافقهم المحدثون عليه[52].

## المباحث الدلالية:

### الترادف:

وهو أحد المظاهر الدلالية الذي أدركه علماء العربية منذ عهد مبكر، فقد وصفه قطرب (ت 206 هـ): «باختلاف اللفظين والمعنى واحد»[53]، وتابعه العلماء في ذلك: كالأصمعي[54]، والمبرِّد[55]، حتى عصر ابن السَّراج (ت 316 هـ) الذي استخدم مصطلح «الترادف» بصيغة الفعل، وقال: «إنّ المعنى إذا ترادفَت عليه أسماء مختلفة...»[56]، وجاء بعده الرماني (ت 384 هـ) الذي وسم تأليفه بـ«الألفاظ المترادفة»[57] وتوالى التأليف سواء أكان بأبحاث مستقلة، أم بأبواب خاصة.

أما أبو عبيد فهو من الأوائل الذين التفتوا إلى ضرورة جمع ألفاظ هذه الظاهرة بمبحث محدّد في غريبه المصنّف[58].

أما في كتابه «غريب الحديث» فقد جاءت فيه ألفاظ مترادفة عرضها بمنهج تميّز بأمرين:

أولهما: النصّ على كون اللفظتين أو الألفاظ تحمل معنى واحداً:

كقوله: «الإجار والسطح واحد» 276/1.

و: «المُلْفج: المُعْدم الذي لا شيء له، وكذلك: المُزْهد، والمُحْوج» 459/4.

---

(52) الأصوات اللغوية، لابراهيم أنيس: 211.

(53) أضداد قطرب: 243.

(54) ينظر كتابه: «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه» (دمشق، 1964).

(55) ما اتفق لفظه واختلف معناه: 2.

(56) الاشتقاق، لابن السراج: 44.

(57) نشره محمد محمود الرافعي في القاهرة 1321 هـ.

(58) تنظر: 471 من المخطوط.

وثانيهما: الإشارة إلى أثر العامل اللهجي في نشأة المترادف[59].

لم يغب عن أبي عبيد أثر اللهجات في نشأة ألفاظ هذه الظاهرة، ويتضح هذا الإدراك في قوله:

«المربد بلغة أهل الحجاز...، والأندر لأهل الشام، والبيدر لأهل العراق» 247/1.

**الاشتراك:**

ويراد به وحدة اللفظ، واختلاف معانيه، وقد أفرد له أبو عبيد في غريبه المصنّف باباً خاصاً سمّاه (الأجناس)[60].

أما ما جاء في غريب الحديث فهي ألفاظ قليلة عَرَضَها بمنهج تميّز بأمرين:

أولهما: ذكر المعاني المختلفة من خلال السياق:

كقوله: الحُلْوان: ما يُعطاه الكاهن... الحُلْوان: الرشوة... والحُلْوان أيضاً: أن يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه» 52/1.

وثانيهما: النصّ صراحة على أن الكلمة تدل على معنيين أو أكثر:

كقوله: «فالسَّمْت يكون في معنيين: أحدهما: حُسن الهيئة... وأما الوجه الآخر... الطريق...» 384/3.

و: «الرهو في مواضع: فأحدها: السير السهل المستقيم... والرهو؛ الحفير يجتمع فيه الماء... والرهو: اسم طائر... والرهو: أيضاً: الشيء المتفرق...» 146-145/4.

**التضادّ:**

ويُراد به ما أريد بالمشترك، سوى أن الاختلاف يصل في المتضادّ إلى حدّ التقابل، لذا فالمتضاد: اللفظ الدالّ على معنيين متقابلين.

---

(59) لنشأة المترادف عوامل متعددة أخرى منها: الانتقال المجازي، وشيوع الصفات، والتطور اللغوي، والاقتراض اللغوي.

(60) الغريب المصنف: 490، وقد نُشِر له كتاب باسم (الأجناس) بعناية امتياز علي في بمبي 1938، وهو كتاب لم يكن من تأليف أبي عبيد، وإنما هي مجموعة أقوال وأمثلة وردت في كتبه المختلفة تخصّ المشترك فاستخرجت وجُمعت فيما بعد.

وقد أفرد له أبو عبيد باباً مستقلاً في غريبه المصنّف[61]، وما جاء في غريب الحديث ألفاظ متفرقة راعى فيها أبو عبيد أمرين:

أولهما: الإشارة إلى كون اللفظة من الأضداد، مع ذكر المعنيين:
كقوله: «النَّبَل (بالفتح)... وهذا من الأضداد في كلام العرب أن يقال: للعظام: نَبَل، وللصغار: نَبَل...» 79/1.

وثانيهما: الإشارة إلى عوامل نشأة المتضاد:
ومن خلال تعقيباته نقف على عاملين أشار إليهما، هما:

( أ ) الاختلاف اللهجي:
كقوله: «الإقراء[62]... وهذا مما اختلف فيه أهل العراق، وأهل الحجاز، فقال أهل العراق: ... إنما هو الحيض، وقال أهل الحجاز: إنما هي الأطهار...» 280/1.

(ب) التطيّر والتفاؤل[63]:
كقوله: «إنما سُمِّي اللديغ سليماً؛ لأنّهم تطيّروا من اللديغ، فقلبوا المعنى، كما قالوا للحبشيّ: أبو البيضاء، وكما قالوا للفلاة: مفازة[64]...» 74/1.

## إقرار التطور الدلالي:

لعلماء العربية[65] أقوال متناثرة في تتبّع تطور دلالة جملة من الألفاظ، وهي أقوال تشهد لهم بالاعتراف في تطور دلالة الألفاظ، وإنْ لم يصرّحوا بلفظة «التطوّر» لكن أسلوبهم وسياق كلامهم يُبرزان هذا المفهوم.

---

(61) تنظر: 426.
(62) أضداد قطرب: 260.
(63) من العوامل الأخرى في نشأة المتضاد هي: الاستعمال المجازي، والتطور الصوتي، وتماثل الصيغ الصرفية، وارتباط الألفاظ بأصل عام.
(64) أضداد قطرب: 258.
(65) كالفراء في تأويل مشكل القرآن: 550، والأصمعي في الصاحبي: 95، وابن الأعرابي في لسان العرب: بجر 211/1، والجاحظ في الحيوان: 162/1، وابن قتيبة في أدب الكاتب: 18، وابن سلمة في الفاخر: 201.

ومن هؤلاء أبو عبيد في هذا الكتاب، غير أن شواهد هذا الكتاب تخصّصت في أحد مظاهر التطور الدلالي[66]، وهو «انتقال مجال استخدام الدلالة القديمة إلى مجال دلالة جديدة» وهو انتقال مجازي لم يَقُم على علاقة التشبيه، وقد اصطلح عليه بـ«المجاز المرسل» ولهذا النوع من المجاز علاقات تجوّز كثيرة عرضت كتب البلاغة[67] لبيانها، منها: «السببية، والمجاورة، والمحلية» وفيهن قال أبو عبيد: «العرب تسمّي الشيء باسم غيره إذا كان معه، أو من سببه، كما قالوا للمزداة: راوية، وإنما الراوية: البعير الذي يُسْتَقى عليه فسمّيت المزادة راوية به، لأنها تكون عليه، وكذلك: الغائط من الإنسان... إنما سمي الغائط غائطاً؛ لأن أحدهم كان إذا أراد قضاء الحاجة، قال: حتى آتي الغائط فأقضي حاجتي، وإنما أصل الغائط المُطمئن من الأرض... فكثُر ذلك في كلامهم حتى سُمّي غائط الإنسان بذلك،

وكذلك: العَذِرَة: إنما هي فناء الدار، فسمّيت به لأنّه كان يُلقى بأفنية الدور...» 156/1.

وقال أيضاً: «جائز في الكلام أن يكون الشيء إذا طالت صحبته للشيء يسمّى به...» 126/2.

غير أن أبا عبيد لم يكن يجيز التطور الدلالي بجميع صوره، فقد رصد جملة من الألفاظ المتطورة في دلالاتها، وعدّها من قبيل الخطأ، نحو:

«قينة: وهي الأمة، وبعض الناس يظنّ القينة المغنّية خاصة، وليس هو كذلك...» 132/4.

و«الطّلمة: يعني الخبزة، وهي التي تسمّيها الناس: المَلّة، وإنما الملّة اسم الحفرة نفسها، فأما التي يُملّ فيها فهي الطّلمة والخبزة والمليل...» 90/3-91.

## المعرّب:

مسألة اقتراض الألفاظ ظاهرة لغوية عاشتها لغات العالم[68]، ومنها اللغة العربية، ففي الوقت الذي أثّرت فيه هذه اللغة بلغات أخرى كنتيجة للتعايش

(66) من مظاهر التطور الدلالي: تعميم الخاص، وتخصيص العام، والانتقال الدلالي.

(67) الطراز: 69/1 والإيضاح: 399.

(68) من أسرار اللغة: 102، وفصول في فقه العربية: 258.

والتفاعل والتجاور، نجدها قد اقترضت منها ألفاظاً واستخدمتها استخدام ألفاظها الأصلية، وإلى هذا أشار أحد المعجميين العرب في تعقيب له على لفظة معرّبة، وقال: «فارسيّ معرّب قد تكلّمت به العرب قديماً»[69]، وهو قول يكشف لنا عن قدم اقتراض اللفظة المتحدث عنها، ويدعم هذا ورود جملة من الألفاظ المعرّبة في ألفاظ الشعر الجاهلي[70] أما ورود المعرّب في القرآن الكريم فمسألة اختلف فيها على مذاهب هي[71]:

1 - الإقرار بوقوعه، كما يرى ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، ومقاتل.

2 - إنكار وقوعه، كما يرى أبو عبيدة وابن الأنباري والشافعي، وحاول أبو عبيد حلّ هذا التناقض، والتوفيق بين الرأيين مع اعتقاده بأن الفريق الأول أعلم بالتأويل من الفريق الثاني، وإنّ كل واحد منهما ذهب إلى مذهب، وكلاهما مصيب عنده.

فقال: «وذلك أن أصل هذه الحروف[72] بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها، فعرّبته فصار عربياً بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال عجمية الأصل، فهذا القول يصدّق الفريقين جميعاً» 242/4.

وقد رصد علماء العربية ـ وأبو عبيد منهم ـ الألفاظ التي أدخلها العرب في كلامهم ضمن عصور الاحتجاج بعد تطويعها لنظام العربية، وأحكامها في الأصوات أو الأبنية[75]، وهذا التغيير أمر لا بدّ منه لأن العرب لم يألفوا النطق بها، ولم تتمرّن ألسنتهم عليها، وقد أوضح سيبويه هذا التغيير بقوله:

«أعلم أنهم مما يغيّرون من الحروف ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربّما لم يلحقوه...»[74].

---

(69) جمهرة اللغة: سنبك 311/3.

(70) مثال ذلك ما نجده في شعر الأعشى، نحو: هرقل، الزنجبيل، اسفنط، فصافص، سنبك، البوصى، وكلّها فارسية.

(71) غريب الحديث: 242/4، الصاحبي: 59، الزاهر: 202/1، المعرّب: 4.

(72) يريد الألفاظ المعرّبة التي وردت في القرآن الكريم.

(73) فصول في فقه العربية: 366.

(74) الكتاب: 342/2، وتنظر مقالتنا: وقفة مع حركة التعريب الأولى في (مجلة العلوم الإسلامية لجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية العدد الثالث).

ومن قول سيبويه وما رووه من أمثلة العرب نقف على القواعد العامة للتعريب، وهي:

**1 - التغيير**، ويأتي على أنواع:

(أ) تغيير أصوات أعجمية لا نظير لها في العربية، إلى أصوات عربية قريبة منها في المخارج:

نظير: بادنقان التي عرّبت بـ باذنجان[75].

(ب) تغيير أصوات أعجمية لها نظير في العربية:

نظير: مهندز التي عُرّبت بـ مهندس[76].

**2 - الإلحاق:**

وهي القاعدة الثابتة التي أشار إليها سيبويه، ومفادها أن العرب قد يلحقون بعض الألفاظ الأعجمية بنظائرها العربية التي تتماثل معها في الصيغ لتأخذ أحكامها، من ذلك:

«دِرْهم» الذي أُلحق بـ «هِجْرَع»[77].

**3 - عدم الإلحاق:**

وهو ما عناه سيبويه بقوله «وربما لم يلحقوه» أي بترك الاسم الأعجمي على حاله،

نظير: خرّم، وخراسان[78].

وما ذكره أبو عبيد في كتابه هذا فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة أصناف:

أولها: ما ذكر لغتها، وأصلها النطقي، ومعناها:

نحو

---

(75) غرائب اللغة: 211.

(76) المعرّب: 400.

(77) الكتاب: 342/2. والمعرب: 56، والهجرع: الأحمق.

(78) الكتاب: 342/2، وغرائب اللغة: 225.

| اللفظة | لغتها | أصلها النطقي | معناها |
|---|---|---|---|
| الاستبرق | فارسية | استبره[79] | الغليظ من الديباج 242/4. |
| الفالج | سريانية | فالغا[80] | مكيال 238/3. |

وثانيها: ما اكتفى بذكر لغتها:

نحو:

«الباذق[81]: وقد يسمّى به الخمر المطبوخ... كلمة فارسية عُرِّبت» 178/2.

وثالثها: ما شكّ في عربيّتها، أو في أصلها اللغوي:

نحو:

«ثوب من قهز[82]... ولا أرى هذه الكلمة عربية...» 462/3.

«زُرْمقانة، يعني: جبّة صوف، ولا أحسبها عربية، أراها عبرانية» 101/4.

«ازْدَهِر به: أي احتفظ به... كلمة ليست بعربية، كأنها نبطية، أو سريانية[83]...» 157-156/1.

وفي هذا القسم يمكن لنا أن نقول: إن علماء العربية ـ ومنهم أبو عبيد ـ لم يكونوا قد صدروا في تحديد الألفاظ الأعجمية وعزوها من معرفة لتلك اللغات الأعجمية، فشكهم في أصالة هذه الكلمة أو تلك، أو الاختلاف في نسبة الكلمة لهذه اللغة الأعجمية أو تلك توحي لنا أنهم يصدرون أحياناً عن الظن، أو عن معرفتهم بنظام العربية في تأليف كلماتها، وما خالف هذا النظام فهو أعجمي. ولا يعني كلامنا هذا أنهم لا يعرفون إطلاقاً أية لغة أعجمية، بل إن جملة منهم على علم جيد باللغة الفارسية، بحكم المجاورة والتعايش.

وفي ختام هذا التناول المختصر لمنهج أبي عبيد في كتابه «غريب الحديث» أرجو أن أكون قد وفّقت لتبيانه وعَرضه بالشكل الجيد.

**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**

**صبيح التميمي**

---

(79) غرائب اللغة: 216.

(80) في غرائب اللغة: 199 أنها آرامية.

(81) غرائب اللغة: 217.

(82) المعرّبات الرشيدية: 159، والقهز: الإبريسم.

(83) غرائب اللغة: 172.

# مصادر البحث


الإبدال: لابن السكيت، تحـ د: حسين شرف القاهرة، 1978).
أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحـ: محمد محي الدين (القاهرة، 1963).
الاشتقاق: لابن السراج، تحـ: محمد صالح (بغداد، 1973).
إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحـ: هارون وشاكر (القاهرة، 1970).
الأصوات اللغوية: د: إبراهيم أنيس (القاهرة، 1975).
الأضداد: لقطرب، تحـ: كوفلر (مجلة إسلامكيا، 1932).
الأمثال: لأبي عبيد، تحـ د: قطاش (بيروت، 1980).
الإيضاح في علوم البلاغة: للقزويني (بيروت، 1975).
تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة، تحـ: سيد صقر (القاهرة، 1973).
تهذيب اللغة: للأزهري، تحـ: هارون وآخرين (القاهرة، 1964).
جمهرة اللغة: لابن دريد (حيدر آباد الدكن، 1344 هـ).
الحيوان: للجاحظ (القاهرة، 1906).
درّة الغواص: للحريري، تحـ: محمد أبو الفضل (القاهرة، 1975).
ديوان الأعشى: (بيروت، 1966).
ديوان عبيد بن الأبرص: تحـ د: حسين نصار (القاهرة، 1957).
الزاهر: لابن الأنباري، تحـ د: حاتم الضامن (بغداد، 1979).
السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحـ د: شوقي ضيف (القاهرة، 1400 هـ).
شرح ديوان الأخطل: تحـ: البجاوي (بيروت، 1968).
شرح المفضليات: للتبريزي، تحـ: البجاوي (القاهرة، 1977).
شعر الكميت: تحـ د: داود سلوم (بغداد، 1969).
الصاحبي في فقه اللغة: لابن فارس، تحـ د: الشويمي (بيروت، 1964).
الطراز: للعلوي، (القاهرة، 1332 هـ).
العين: للخليل بن أحمد، تحـ د: السامرائي والمخزومي (بغداد، 1980).
غرائب اللغة العربية: للأب رفائيل اليسوعي (بيروت، 1960).
الغريب المصنّف: لأبي عبيد، مخطوط بدار الكتب المصرية «133 لغة تيمور».
الفاخر: لابن سلمة، تحـ: الطحاوي (القاهرة، 1974).
فصول في فقه العربية: د: رمضان عبد التواب ط2 (القاهرة، 1980).
فقه اللغة: للثعالبي، تحـ د: السقا وآخرين (القاهرة، 1392 هـ).
الكتاب: لسيبويه (بولاق 1317 هـ).
ما اتفق لفظه واختلف معناه: للمبرد، تحـ: الميمني (القاهرة، 1350 هـ).
المثلث: للبطليوسي، تحـ: د. صلاح القرطوسي (بغداد، 1981).
المجالس: لثعلب، تحـ: هارون (القاهرة، 1948).
المستقصى في أمثال العرب: للزمخشري (بيروت، 1977).

**معاني القرآن**: للفراء، تحـ: نجاتي (القاهرة، 1972).
**المعرّب**: للجواليقي، تحـ: أحمد شاكر (القاهرة، 1969).
**المعرّبات الرشيدية**: للتتري، ترجمة: نور الدين آل علي (القاهرة، 1979).
**المقاييس**: لابن فارس، تحـ: هارون (القاهرة، 1366).
**مقدمتان في علوم القرآن**: لصاحب المباني، وابن عطية (القاهرة، 1954).
**من أسرار اللغة**: د: إبراهيم أنيس (القاهرة، 1978).
**النهاية في غريب الحديث**: لابن الأثير، تحـ: الزاوي والطناحي (الرياض، 1963).
**النوادر في اللغة**: لأبي زيد الأنصاري، تحـ: د. محمد عبد القادر (بيروت، 1981).
**وقفة مع حركة التعريب الأولى**: د: صبيح التميمي (مجلة العلوم الإسلامية لجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، العدد الثالث 1988).